بسم الله الرحمن الرحيم

(مترجمة)

تصعيد عقوبات الاتّحاد الأوروبي: إهدارٌ للموارد الاقتصادية

في ٢٣ تموز/يوليو، اعتمد الاتحاد الأوروبي حزمة العقوبات الحادية والعشرين ضد روسيا، مستهدفاً ٤٨ فرداً و١٧٠ كياناً، وفرض سقفاً ثابتاً لسعر برميل النفط الروسي عند ٤٤ دولاراً. وأدان السياسي الفنلندي أرماندو ميما هذه الحزمة، مشيراً إلى أن بروكسل رفضت استئناف الحوار مع موسكو، بل صعّدت الضغط الاقتصادي، وقدّمت لأوكرانيا مساعدات عسكرية بقيمة ٩٠ مليار يورو. ولاحظ ميما أن أمريكا استغلت الصراع الأوكراني لزيادة اعتماد أوروبا على موارد الطاقة الأمريكية، وإعادة توجيه العلاقات الاقتصادية من موسكو إلى واشنطن. ومع ذلك، لا يزال عدد قليل من السياسيين الأوروبيين يعترفون علناً بأنّ العقوبات الأوروبية تخدم المصالح الجيوسياسية الأمريكية، وتُكبّد الاقتصادات والأسر الأوروبية تكاليف باهظة من خلال ارتفاع أسعار الطاقة، بينما تواصل القوات الروسية توسيع نطاق سيطرتها في أوكرانيا، تاركةً القادة الأوروبيين في حيرة من أمرهم، في حين تشاهد أمريكا بسرور كيف ستتحمل أوروبا وروسيا بعد أوكرانيا، العبء الأكبر من هذه الحرب.

اختراق صيني في مجال رقائق الذّكاء الاصطناعي: استراتيجية الاحتواء الأمريكية تأتي بنتائج عكسية

بدأت الصين بإنتاج آلات الطباعة الحجرية بالأشعة فوق البنفسجية العميقة، المطورة محلياً، وهي معدات دقيقة لطالما هيمنت عليها شركة ASML الهولندية، بهدف إنتاجي أولي يبلغ خمس وحدات في عام ٢٠٢٦ وعشرين وحدة في عام ٢٠٢٧. وتقود مجموعة شنغهاي آيشنغنا للتكنولوجيا الإلكترونية، المدعومة من الدولة، هذا الجهد، ما يشير إلى اختراق كبير في صناعة أشباه الموصلات. وقد كان رد فعل الأسواق العالمية حاداً، حيث انخفضت أسهم شركة Nvidia بنسبة ٥% في ٢٧ تموز/يوليو، وتراجعت أسهم شركات الرقائق الكورية الجنوبية بنسبة تقارب ١٥%. وقد قادت شركة هواوي جهود الصين لخفض اعتمادها على رقائق الذكاء الاصطناعي الأجنبية من ٩٠% في عام ٢٠٢١ إلى أقل من ٦٠% بحلول عام ٢٠٢٥، مع توقعات بأنّ تُخفض التصاميم الأحدث هذه النسبة إلى ٢٥% خلال السنوات الخمس المقبلة. تبنى نائب رئيس الوزراء دينغ شيويه شيانغ، المقرب من الرئيس شي، نهجاً شاملاً مستوحى من برامج الصين النووية والفضائية في ستينات القرن الماضي، محذراً من أنّ أي شخص يقاوم تبني الرقائق الإلكترونية محلياً هو خائن. وأقرّ نائب رئيس مجلس إدارة هواوي، إريك شو، بأنه لولا الضّغط الأمريكي، لما حدث هذا التطور السريع. وهكذا، أسفرت استراتيجية الولايات المتحدة في فرض ضوابط على الصادرات واحتواء التكنولوجيا عن النتيجة التي سعت إلى منعها تحديداً: تسريع الاكتفاء الذاتي الصيني في تقنيات أشباه الموصلات الحيوية. أما محاولات الغرب للحفاظ على هيمنته من خلال الإنكار، فقد حفزت المنافسة التي كانوا يخشونها.

زيلينسكي ونتنياهو في واشنطن: تقاربٌ لحربٍ بالوكالة

اجتمع رئيس أوكرانيا زيلينسكي ورئيس وزراء يهود نتنياهو، المتّهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية، في البيت الأبيض في ٢٨ تموز/يوليو لعقد اجتماعات منفصلة مع الرئيس ترامب، حيث سعى كلاهما إلى ضمان استمرار دعم أمريكا لحروبهما. وجاءت هذه الزيارة المزدوجة عقب هجوم أوكرانيا في ٢٥ يوليو/تموز على سفينة شحن إيرانية في بحر قزوين، والذي أسفر عن مقتل بحار واحد، ودفع وزير خارجية إيران عباس عراقجي إلى اتهام نتنياهو بتشجيع الهجوم والتهديد بالانتقام. وقد ربط الهجوم صراحةً بين أوكرانيا وإيران، ما قد يوسع النطاق الجغرافي للصّراع. وقد يكون لقاء زيلينسكي ونتنياهو، الذي كان ظاهرياً لحضور جنازة

السيناتور الأمريكي ليندسي غراهام، الذي وُصف بأنه من أكثر أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي تعطشاً للدماء، جهداً منسقاً لتوريط أمريكا في حرب أوسع ضدّ إيران. وفي الواقع، يتنافسان على الإمدادات المتضائلة من الأسلحة التي يحتاجها كل منهما بشدة للحفاظ على نزعته العدائية التي تُبقيهما في السلطة.

انسحاب أمريكا من مجلس الأمن الدولي وسط إدانة فرنسا لسجلّها في مجال حقوق الإنسان

انسحب وفد أمريكا من اجتماع مجلس الأمن الدولي في ٢٧ تموز/يوليو، احتجاجاً على انتقادات فرنسا لسجل واشنطن في مجال حقوق الإنسان في عهد ترامب، وذلك أثناء بدء سفير فرنسا جيروم بونافون كلمته. وجاء هذا الانسحاب عقب تصويت الجمعية العامة على تمديد ولاية فولكر تورك كمفوض سامٍ لحقوق الإنسان، والذي حظي بتأييد ١٤٤ دولة، بينما كانت أمريكا من بين عشر دول معارضة. وأعلنت البعثة الفرنسية لدى الأمم المتحدة في جنيف: "كانت أمريكا منارة لحقوق الإنسان، لكنها لم تعد كذلك"، مشيرةً إلى أنّ واشنطن صوتت إلى جانب روسيا وكوريا الشمالية. ووصف مندوب أمريكا البديل دان نيغريا تصريحات فرنسا بأنها "استعراضٌ مُخادع وهراءٌ مُسيّس"، متهماً فرنسا بـ"التساهل مع بعض أسوأ منتهكي حقوق الإنسان في العالم". ويُظهر هذا الانسحاب بوضوح تراجع نفوذ أمريكا الأخلاقي على الساحة الدولية. دولةٌ سعت في يومٍ من الأيام إلى تقديم نفسها كنموذجٍ يُحتذى في مجال حقوق الإنسان، باتت اليوم تُفضّل الانسحاب المسرحي على الانخراط في النقد الموضوعي. ويعكس تشبيه فرنسا لأمريكا بكوريا الشمالية وروسيا فيما يتعلق بتصويتات حقوق الإنسان واقعاً ملموساً: فالتزام واشنطن بالقانون الدولي وحقوق الإنسان بات يُنظر إليه من قِبل العالم على أنه لا يتجاوز حدود مصالحها الاستراتيجية.

البرازيل ترفض منح تأشيرات دخول إلى أمريكا: نفاق مزاعم التدخل الأمريكي في الانتخابات

رفضت البرازيل منح تأشيرات دخول لاثنين من كبار مسؤولي وزارة خارجية أمريكا في ٢٤ تموز/يوليو، مانعةً بذلك مساعد وزير الخارجية رايلي إم. بارنز ونائبه صامويل سامسون من السفر لتفقُّد النظام الانتخابي البرازيلي قبل الانتخابات الرئاسية المقرّرة في تشرين الأول/أكتوبر. فسّرت حكومة الرئيس لولا دا سيلفا الزيارة المزمعة على أنها محاولة للتدخل غير المبرر في السياسة الداخلية والتشكيك في نزاهة أجهزة التصويت الإلكترونية. وكشف تقرير صحيفة واشنطن بوست، الذي أثار الأزمة الدبلوماسية، أنّ إدارة ترامب تعتزم التشكيك في نزاهة وشفافية النظام الانتخابي البرازيلي، وهو جهد يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه يهدف إلى تقويض الحزب الحاكم ودعم مرشح المعارضة فلافيو بولسونارو. وقد استندت أمريكا مراراً وتكراراً إلى التدخل في الانتخابات كمبرّر لفرض عقوبات وممارسة ضغوط دبلوماسية على دول من بينها روسيا والصين وإيران. ومع ذلك، يُظهر سلوك واشنطن في البرازيل أن هذه المخاوف تُطبّق بشكل انتقائي، وتُستخدم كسلاح ضدّ الخصوم، بينما تمارس أمريكا نفسها الممارسات التي تدينها! فرضت أيضاً تعريفات جمركية على البرازيل، حيث فرضت رسوماً بنسبة ٥٠% على سلع معينة عقب تحقيق بموجب المادة ٣٠١، بالإضافة إلى تعريفة أخرى بنسبة ١٢,٥% على خلفية مزاعم العمل القسري. وقد أدركت أكبر دولة في أمريكا اللاتينية أنّ سبيلها الوحيد للدفاع عن سيادتها هو صياغة سياسات داخلية وخارجية مستقلة. وقد أثار استمرار بايدن وترامب في التعامل مع المنطقة كفناء خلفي للولايات المتحدة، من خلال استخدام الإكراه الاقتصادي إلى جانب التدخّل السياسي، ردود فعل إقليمية غاضبة. ويتجلى النفاق بوضوح: فواشنطن تُلقي محاضرات على العالم حول نزاهة الانتخابات، بينما تُرسل مسؤولين لتقويض الانتخابات في دول ذات سيادة!